رئيس الوزراء يستعرض عدد من ملفات العمل بجهاز حماية المنافسة - مايو ٢٠٢٣

انتاجية أعلى.. سوق أفضل .. توظيف اكثر.. رفاهية المواطن

حماية المنافسة وآثارها على الاقتصاد

د. محمود ممتاز
رئيس جهاز حماية المنافسة

إن اقتصاديات العالم مرت بمراحل متعددة ، وكانت مصر من ضمن تلك الدول ، حيث نجد أن مصر فى حقبة الستينات كان نظامها الاقتصادى قائم على الاقتصاد الموجه أى أن الدولة هى المُصنِع والمُوزع والمحدد للأسعار داخل الأسواق ، ثم انتقلت مصر إلى نظام اقتصاد السوق الحر أى أن الأسعار تتحدد وفق آليات العرض والطلب ، ومن هنا كان لزاماً - فى إطار هذا التحول - أن توجد قوانين تحمى نظام اقتصاد السوق الحر لتضمن أن المنتجات المعروضة تحقق التخصيص الأمثل للموارد وأسعار السوق هى بالفعل نتيجة لعوامل العرض والطلب.

ومن ضمن تلك التشريعات وقد تكون أهمها قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية حيث إنه يحمى الاقتصاد عن طريق ضمان أن السلع والخدمات المعروضة بالأسواق هى نتيجة طبيعية لعوامل العرض والطلب وليست ثمة ممارسات احتكارية تؤثر على آليات السوق الحر.

فقامت مصر وقد تكون متأخرة بعض الشئ بإقرار قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية فى غضون عام ٢٠٠٥ وبمقتضى ذلك القانون تم إنشاء جهاز حماية المنافسة عام ٢٠٠٦ وتتمثل الجرائم الرئيسية الموضحة بالمواد (٦) ، (٧) ، (٨) من القانون فى ثلاث جرائم حيث جاءت المادة السادسة للتصدى للاتفاقات الأفقية بين المتنافسين والتى تتم بينهم سواء برفع الأسعار أو تقسيم الأسواق أو التواطؤ فى المناقصات والمزايدات أو خفض كميات الإنتاج بينما جاءت المادة السابعة للتصدى لجرائم الاتفاقات الرئيسية بين المورد وعملائه مثل جرائم الاتفاق على سعر إعادة البيع فى الأسواق أو التعامل الحصرى مع مورد وحيد وجاءت المادة الثامنة للتصدى لإساءة استخدام الوضع المسيطر وهنا تكمن فلسفة الجريمة فهى لا تعاقب من لديه حجم كبير فى السوق بل تعاقب إساءة استخدام هذا الحجم عن طريق إقصاء المنافسين أو استغلال المستهلكين.

التأثير الاقتصادى لسياسات حماية المنافسة

إنتاجية العامل تزيد كلما كانت الشركة التى يعمل بها تواجه منافسة أعلى و هذا ما حدث فى الولايات المتحدة وكندا عندما تم تحرير فى قطاع مناجم الحديد وواجه منافسة شرسة من البرازيل فتضاعفت انتاجية العامل نتيجة لتلك الزيادة فى المنافسة.

وتشير الدراسات إلى أن وجود قانون حماية المنافسة فى حد ذاته من شأنه زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسب تتراوح من ٢ إلى ٣٪ كما أن التجربة الأسترالية فى تبنى سياسة منافسة شاملة للدولة تتمثل فى تطبيق قانون حماية المنافسة على كافة القطاعات دون استثناء ، وكذا ضمان الحياد التنافسى أدى إلى زيادة بنسبة ٢٠٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بأستراليا وأدى إلى قدرة الاقتصاد الأسترالى للتصدى لصدمات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، حيث ترتبط المنافسة بالديناميكية وتحفيز الشركات على الابتكار وتشجيع الشركات الأكثر كفاءة على دخول السوق والنمو فيه .

ومن هنا نرى أهمية قوانين المنافسة وإنفاذها على المدى المتوسط والبعيد فى بناء اقتصاد أكثر نمواً ومرونة وتصدياً للأزمات.

دور المنافسة فى النمو الاقتصادى

إن دور المنافسة الفعالة فى تحفيز النمو الاقتصادى يأتى من أثرها على زيادة الإنتاجية فى الصناعات المختلفة ، فتشير الدراسات إلى أن الشركات الأكثر تنافسية تحقق زيادة فى الإنتاجية بمعدلات تتراوح ما بين ٣,٨ إلى ٤,٦٪ أعلى من تلك الأقل تنافسية ، وقد أوضحت دراسة أخرى فى جنوب أفريقيا أن زيادة المنافسة أدت إلى زيادة نمو الإنتاجية فى بعض القطاعات إلى نسب تتراوح ما بين ٢ إلى ٢,٥٪ فى السنة.

فنجد أن إنتاجية العامل تزيد كلما كانت الشركة التى يعمل بها تواجه منافسة أعلى ونرى أن هذا ما حدث فى الولايات المتحدة وكندا عندما حدث تحرير فى قطاع مناجم الحديد وواجه منافسة شرسة من البرازيل فإنتاجية العامل قد تضاعفت نتيجة لتلك الزيادة فى المنافسة.

كما أن للمنافسة تأثير على التوظيف وخلق فرص العمل وخاصة فى مجال الابتكار، ففى الأسواق التى تشتد فيها المنافسة يكون هناك ضغوط على الشركات للابتكار والتوصل إلى منتجات وخدمات أفضل للحصول على ميزة تنافسية ، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة ذات المعرفة والخبرة المتخصصة من مهندسين وباحثين ومطورين وخلق فرص عمل جديدة ، فغياب المنافسة الفعالة من شأنه أن يضر فى النهاية بالتوظيف النمو.

دور المنافسة فى زيادة رفاهية المستهلك

إن الإنفاذ الفعال لسياسة المنافسة فى الأسواق يترتب عليه حصول المستهلك على السلع والخدمات باسعار أقل وجودة أعلى واختيارات متعددة .

فالممارسات الاحتكارية بشكل عام تنعكس آثارها على المستهلك ورفاهيته ، فالدراسات تشير إلى أن الممارسات الاحتكارية تزيد الأسعار عن سعرها التنافسى بنسب قد تصل إلى ٥٠٪ فبالتالى إذا كان بحوزة المستهلك مثلاً عشرة جنيهات كان من المتوقع أن يقوم باستخدامها فى شراء أربعة منتجات لكنه فى هذه الحالة سيقوم بشراء منتج أو منتجين على الأكثر ، مما يترتب معه خسارتان ، تتمثل الخسارة الأولى فى انخفاض قدرة المستهلك على شراء المنتجات الأخرى التى يتطلبها والثانية فى الفرصة الضائعة بالنسبة للقطاعات الأخرى التى كان من الممكن أن تقوم ببيع منتجاتها للمستهلك ولم تتمكن نتيجة للممارسة الاحتكارية.

ففى مصر - على سبيل المثال — نجد أن جهاز حماية المنافسة وجد مؤخراً فى القضية الخاصة بقطاع الكتب المدرسية قيام الشركات بالاتفاق فيما بينهم على تسعير منتجاتهم على أساس سعر صرف للعملة الأجنبية أعلى ٨٠٪ من القيمة الرسمية.

وعندما قامت شركات الأسمنت بالاتفاق على رفع الأسعار فى غضون عامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ أدى ذلك إلى خسائر فى الاقتصاد تعدت العشرة مليارات جنيهاً وهى نسبة تشكل ١٪ تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك التوقيت.

وينتج عن مثل تلك الاتفاقات الأفقية ما يعرف بـ« تحويل الفائض من المستهلك إلى المنتج» أى أن المستهلك يشترى المنتج بسعر أعلى من سعره التنافسى وهذا الفائض فى الثمن يتحول إلى الشركة المخالفة فى صورة أرباح أعلى بدلاً من أن يستفيد بها المستهلك ويخصصه لاستخدامات أخرى.

دور المنافسة فى حماية المال العام

وتزداد خطورة تحويل الفائض من المستهلك إلى المنتج حين تكون الدولة هى المشترى فهنا لا يقتصر التأثير الاقتصادى للممارسات الاحتكارية على الأموال الزائدة التى يقوم بدفعها مستهلك بعينه إنما يكون تحويلاً للفائض من دافعى الضرائب جميعاً إلى المنتج أو مقدم الخدمة.

إن الدولة تعد أكبر مشترى داخل الاقتصاد فتشير دراسة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أن مشتريات الدولة تصل إلى ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى وعليه فإن حماية المال العام تعد أولوية تنعكس مباشرة على أداء اقتصاديات الدول ، فقيام الدولة بطرح المناقصات والمزايدات لشراء احتياجاتها عن طريق تنافس الشركات والحصول على أقل سعر وأفضل جودة هو الغاية الرئيسية للحفاظ على فاعلية الإنفاق العام.

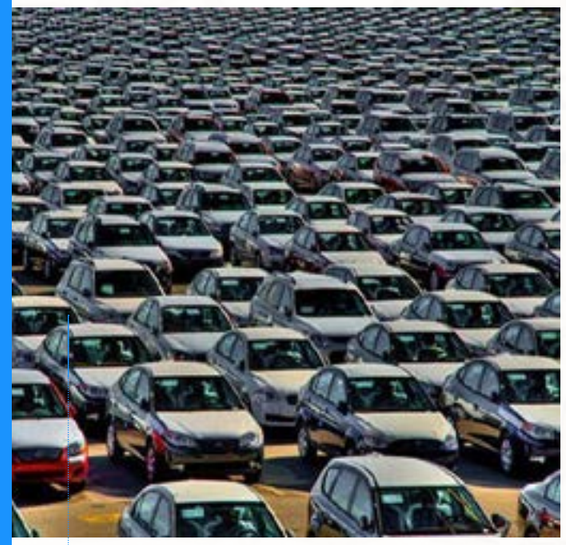

الممارسات الاحتكارية بشكل عام تنعكس آثارها على المستهلك ورفاهيته ، فالدراسات تشير إلى أن الممارسات الاحتكارية تزيد الأسعار عن سعرها التنافسى بنسب قد تصل إلى ٥٠% فبالتالى إذا كان بحوزة المستهلك مثلاً عشرة جنيهات كان من المتوقع أن يقوم باستخدامها فى شراء أربعة منتجات لكنه فى هذه الحالة سيقوم بشراء منتج أو منتجين على الأكثر

ومن ثم فقيام المتنافسين بالتواطؤ فى المناقصات والمزايدات العامة على الجهات العامة يؤثر سلباً بشكل مباشر على الإنفاق الحكومى حيث يؤدى إلى شراء الدولة للمنتجات والخدمات بأعلى من سعرها التنافسى ويحول دون قيام الجهة الطارحة بتخصيص مواردها بكفاءة وهو ما ينعكس فى النهاية على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.

ونجد فى عدد من القضايا التى قام بها الجهاز أمثلة لمثل هذا الجرائم تتم فى قطاعات مختلفة منها : اتفاق الشركات على رفع سعر صمامات القلب الموردة إلى المستشفيات الجامعية ، وكذا اتفاق شركات أعمدة الإنارة على التوريد إلى شركات توزيع الكهرباء وتوريد مواد كيمائية إلى مركز بحوث البترول ، وهذه الأمثلة إنما تدل على امتداد تأثيرات تلك الممارسات الاحتكارية لقطاعات مختلفة داخل الدولة المصرية.

وعندما تقترن جريمة التواطؤ فى المناقصات والمزايدات العامة بجرائم أخرى كالرشوة والفساد لتسهيل ارتكاب تلك الجرائم ، وهذا ما أوضحته الدراسات فى هذا الشأن .

وهنا نجد أهمية التكامل بين الأجهزة الرقابية للتصدى لتلك الجرائم التى تعد أكثر خطورة وشدة خاصةً فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفى الختام فإن دور أجهزة المنافسة أصبح ضرورة لضمان النمو الاقتصادى وعمل آليات السوق الحر بشكل فعال لتنعكس إيجابياتها على رفاهية المواطن والإنفاق الحكومى.